الحوكمة البيئية في العراق (دراسة في الأطر المتعلقة في البيئة)

Environmental Governance in Iraq (A Study of Frameworks Related to the Environment)

م. د. ظاهر عبدالله علوان م.د. محمد ميسر حسن جاسم

جامعة تكريت/كلية العلوم السياسية المديرية العامة لتربية صلاح الدين/العراق

Lect. D. Dhahir Abdullah Alwan Lect. D. Mohamed Maser Hassan Jasim

College of Political Sciences Tikrit Uni. -Iraq
General Directorate of Salah al-Din Education- Iraq

المستخلص

يستعرض هذا البحث الأدبيات ذات الصلة بالحوكمة البيئية في أربعة أطر دراسية: اطر الانضمام للمعاهدات والاتفاقات الدولية، الأطر التشريعية والقانونية، اطر البرامج والمشاريع والخطط والمبادرات المتعلقة بالبيئة، الأطر المؤسسية. ويجادل البحث بأنه في ضوء التعقيد والطابع المتعدد المستويات للعديد من المشاكل البيئية الأكثر إلحاحا، فإن المناقشات التقليدية التي تركز على أنماط الحكم البحتة - حيث تؤدي الدولة أو الجهات الفاعلة في السوق الدور القيادي - لا ترقى إلى القدرة اللازمة لمعالجتها. وتسلط المراجعة الضوء على أنماط الحكم المختلطة الناشئة عبر أقسام الدولة والسوق والمجتمع، إذ فرضت "الحوكمة البيئية" نفسها أولا على الصعيد الدولي، قبل أن تقتحم مقاربات التسيير لمختلف مستويات الفاعلين والدوائر السياسية، وتركز هذه الورقة على الحوكمة البيئية وتطبيقاتها في العراق، وذلك من خلال إجراء قراءة في مؤشر الأداء البيئي.

.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ البيئة؛ الحوكمة البيئية؛ الأطر التشريعية والقانونية، أطر البرامج، المشاريع، الخطط والمبادرات المتعلقة بالبيئة، الأطر المؤسسية.

Abstract

This research reviews literature related to environmental governance in four study frameworks: frameworks for joining international treaties and agreements, legislative and legal frameworks, frameworks for programs, projects, plans and initiatives related to the environment, and institutional frameworks. The research argues that, given the complexity and multi-level nature of many of the most pressing environmental problems, traditional discussions focusing on purely modes of governance – where state or market actors play the leading role – fall short of the capacity needed to address them. The review sheds light on the emerging mixed governance patterns across the state, market, and society sectors, as “environmental governance” first imposed itself at the international level, before intruding into the management approaches of various levels of actors and political circles. This paper focuses on environmental governance and its applications in Iraq, through Perform a reading of the Environmental Performance Index.

Keywords: governance; the environment; environmental governance; Legislative and legal frameworks, frameworks for programs, projects, plans and initiatives related to the environment, institutional frameworks.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

١ المقدمة:

إن تقييم النظام البيئي للألفية، والذي ربما يكون الفحص الأكثر طموحًا وشمولاً لحالة النظم البيئية في العراق، يحدد ما يمكن توقعه بشكل معقول أن يحدث لها في ظل سيناريوهات مستقبلية مختلفة، استنتاجاتها متشائمة. إن التغييرات المطلوبة لمعالجة تراجع مرونة النظم الإيكولوجية كبيرة ولم يتم تنفيذها حاليًا. وينتهي بمناقشة أنواع الاستجابات التي يمكن أن تؤدي إلى الإدارة المستدامة للنظم البيئية. ظاهريًا، تركز أولى هذه الاستجابات فقط بشكل مباشر على المؤسسات والحوكمة - موضوع هذه المراجعة. ويتعلق البعض الآخر بالاقتصاد والحوافز، والعوامل الاجتماعية والسلوكية، والتكنولوجيا، والمعرفة والإدراك، وعمليات صنع القرار. على الرغم من أن بعض هذه الاستجابات الأخرى قد تبدو غير مرتبطة بالحوكمة البيئية، إلا أن فعالية كل واحدة منها تعتمد في الواقع على تغييرات كبيرة في الاستراتيجيات الحالية للحوكمة البيئية. ويستعرض بحثنا الأدبيات المتعلقة بالحوكمة البيئية لفحص كيف حاولت الأساليب المختلفة معالجة بعض هذه الاستجابات من خلال مجموعة من الأطر. من التحديات البيئية الأكثر إلحاحا في عصرنا: تغير المناخ العالمي، وتدهور النظام البيئي، وما شابه ذلك. لقد وجدنا أن نسبة كبيرة من هذه الأدبيات سارعت إلى التأكيد على عامل معين من عوامل الإدارة البيئية باعتباره الأكثر فعالية - عادة الجهات الفاعلة في السوق، والجهات الفاعلة الحكومية، ومؤخرًا، الجهات الفاعلة القائمة على المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمجتمعات المحلية.

أهمية البحث:

هناك اهميتان لموضوع البحث تنبع الأولى من الأهمية النظرية المتلقة بالمحددات المفاهيمية للحوكمة البيئية فهو من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة التي عملت الادبيات العالمية على تحديد مفاهيمها والغور في تفاصيلها لحداثتها ولما له من مساس في البيئة المعاشة، اما الأهمية التطبيقية تتمثل بانموذج الدراسة فالحوكمة البيئية في العراق تعد ذات أهمية كبيرة لانها ذات ارتباط مباشر بالبيئة التي تجري فيها العمليات التنموية ولها مساس في حياة السكان في العراق.

إشكالية البحث:

تعد المشاكل البيئية من المواضيع التي تهدد الحياة في العراق بأبعادها كافة، فالهشاشة البيئية العراقية التي ركزت عليها التقارير البيئية الوطنية والعالمية وظواهرها المتمثلة بالتغير المناخي والتصحر والتلوث تمثل إشكالية رئيسية انطلق منها البحث بتساؤله الرئيس والمتمثل ما الجهود التي بذلها العراق في التصدي ومواجهة الهشاشة البيئية؟ يتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

١- ما مفهوم الحومة الحوكمة البيئية؟ وما أهميتها وما المبادئ التي ترتكز عليها؟ وما الفواعل المؤثرة فيها؟
٢- ما الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالحوكمة البيئية والتي انضم العراق لها؟ وكيف يمكن تضمينها وطنيا؟
٣- ما ابرز الأطر التشريعية المعنية بالحوكمة البيئية في العراق على المستوى الدستوري والقانوني؟
٤- ما ابرز الاطر المؤسسية المعنية بالحوكمة البيئية في العراق؟
٥- ما الاستراتيجيات والخطط والبرامج المعنية بالحوكمة البيئية في العراق؟

فرضية البحث:

للإجابة على التساؤلات التي وردت في الإشكالية أعلاه انطلق البحث من فرضية مفادها " سعى العراق الى الإيفاء بمرتكزات الحوكمة البيئية عن طريق الأطر التي عمل على التأسيس لها، مبتدأ بالشراكات الدولية المتمثلة المعاهدات والاتفاقيات وتضمينها بالقوانين والتشريعات والبرامج والاستراتيجيات ومنتهيا بالتقييم والمراجعة من خلال التقارير التي تصدرها الجهات الوطنية المعنية بالبيئة".

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات واثبات صحة الفرضية ولضرورات الإحاطة بالموضوع اتبع البحث المنهج الوصفي في وصف مشكلة الدراسة والمتمثلة بالحوكمة البيئية في العراق وتتبع تمفصلاتها، كما اتبع البحث المنهج التحليلي في تجزئة موضوع الدراسة ومعرفة تفاصيله لايجاد الحلول للاشكاليات المطروحة في البحث.

هيكلية البحث:

ان الإجابة على الأسئلة واثبات صحة الفرضية قسم البحث الى مطلبين سبقتهما بمقدمة وتلتهما بخاتمة، تطرق الأول الى المحددات المفاهيمية للحوكمة البيئية واهميتها والمبادئ التي ترتكز عليها، اما الثاني فتطرق الى الأطر (الشراكات الدولية، المؤسسية، التشريعية، المبادرات) التي اتبعها العراق في تطبيق الحوكمة البيئية.

٢ المطلب الأول: الحوكمة البيئية (محددات مفاهيمية)

تعد الحوكمة البيئية مرادفة للتدخلات التي تهدف إلى إحداث تغييرات في الحوافز والمعرفة والمؤسسات وصنع القرار والسلوكيات المرتبطة بالبيئة، وبشكل أكثر تحديدًا نستخدم عبارة "الحوكمة البيئية" للإشارة إلى مجموعة العمليات والآليات والمنظمات التنظيمية التي من خلالها يؤثر الفاعلون السياسيون على الإجراءات والنتائج البيئية. الحكم ليس مثل الحكومة، وهو يشمل تصرفات الدولة، وبالإضافة إلى ذلك يشمل الجهات الفاعلة مثل المجتمعات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية. إن مفتاح الأشكال المختلفة للحوكمة البيئية هو العلاقات السياسية والاقتصادية التي تجسدها المؤسسات وكيف تشكل هذه العلاقات الهويات والإجراءات والنتائج، إن الاتفاقيات الدولية والسياسات والتشريعات الوطنية، وهياكل صنع القرار المحلية، والمؤسسات

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية البيئية، كلها أمثلة على الأشكال التي يمكن من خلالها حماية البيئة.

أولاً: النظرة المفاهيمية للحوكمة البيئية: أحد المفاهيم حديثة النشأة والمرتبطة بزيادة الوعي المجتمعي وتنامي الاهتمام بمفاهيم الحوكمة والإدارة الرشيدة، لكنها برزت بوصفها مجالاً منفصلاً منذ أن دخلت القضايا البيئية جدول الأعمال الدولي في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، إذ تشير الحوكمة البيئية إلى القوانين والممارسات والسياسات والمبادئ والمعايير التي تشكِّل كيفية تفاعل الأفراد مع البيئة من جهة، وتسعى إلى تنظيم عمل المؤسسات والمنظمات المعنية بقضايا البيئة من جهة أخرى [١]. واللافت في الحوكمة البيئية أنها رغم تقيدها بتلك النزعة البيئية إلا أنها مفهوم متعدٍ متداخل، يطال الاختصاصات المختلفة، فالحوكمة البيئية هي مفهوم في البيئة السياسية والسياسة البيئية التي تدعو إلى الاستدامة (التنمية المستدامة) باعتبارها الوظيفة الأعلى لإدارة جميع الأنشطة البشرية، بما فيها: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتشمل الحوكمة: قطاع الأعمال والمجتمع المدني وغيرهما [٢].

وهناك من يُعرّف الحوكمة البيئية بأنها مجموع التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع، والتي تهدف إلى تنسيق وتوجيه وتنظيم وصول الإنسان إلى البيئة واستخدامها والتأثيرات فيها؛ من خلال قرارات ملزمة جماعيًا. وكما هو واضح فإن الهدف النهائي للحوكمة البيئية هو الاستدامة؛ أي استدامة الموارد الطبيعية الموجودة على ظهر هذا الكوكب، المنهك، والذي يتعرض لعمليات سطو وتدمير مطردة. وهي (أي الحوكمة البيئية) نابعة عن وعي بجملة التحديات والمخاطر التي يعاني منها الافراد في الوقت الراهن، فحين تندثر الموارد أو تقل بشكل ملحوظ فإن جميع الأحياء ستكون معرضة للخطر، وسيكون الجميع تحت وطأة التهديد [٣]. للتحقيق في الاتجاهات الناشئة في الحوكمة البيئية بطريقة عامة بما فيه الكفاية للمراجعة وتعكس التغييرات المستمرة في عالم الإدارة، فإننا نركز على أربعة مواضيع تتمحور حولها بعض الكتابات الأكثر إثارة للاهتمام حول الحوكمة البيئية. تستعرض المناقشة التي تلت ذلك أولاً المنح الدراسية المتعلقة بالعولمة، والحوكمة البيئية اللامركزية، والأدوات التي تركز على السوق والفرد (MAFIs)، والحوكمة عبر النطاقات للكشف عن كيفية إعادة تشكيل الأدوار والقدرات التقليدية للجهات الفاعلة والمؤسسات المهمة. تقودنا هذه المناقشة إلى إطار يمكن من خلاله استكشاف مناهج الحوكمة البيئية وتضاريس الحوكمة البيئية بشكل مفيد. نحن نطبق الأفكار المستمدة من هذا الإطار على مجموعتين من المشاكل البيئية المترتبة على ذلك: تغير المناخ العالمي وتدهور النظام البيئي، نحدد القيود المهمة للأشكال الهجينة للحوكمة البيئية ونختتم بمناقشة بعض الآثار المترتبة على التطورات الجارية المتعلقة بالحوكمة البيئية [٤]. كباحثين، نحن ندرك تمامًا أن "الحوكمة" (مثل العديد من المفاهيم المشابهة) متعددة الأوجه وغامضة وتخضع للتفسير المتغير بمرور الوقت. ومع ذلك، فإننا نميل من الناحية العملية إلى افتراض أننا نعرف ما نعنيه عندما نستخدم هذا المصطلح . ولكن لا يمكننا الاعتماد على هذا الفهم المشترك الضمني، ويتعين علينا أن نكون أكثر وضوحا. ولأغراض التدريس، قمنا نحن الاثنان بتطوير تعريفنا العملي الخاص للإدارة البيئية - بالاعتماد على الأعمال السابقة التي قام بها الباحثون في مجال الحوكمة، والحوكمة البيئية بشكل خاص [٥]. لقد برزت "الحوكمة" كموضوع بارز في التخصصات عبر العلوم الاجتماعية بشكل عام منذ منتصف التسعينيات، تصارعت أبحاث الحوكمة متعددة التخصصات بشكل متزايد مع الأدوار والتفاعلات المتغيرة بين الجهات الفاعلة المجتمعية والسياسية المنخرطة في الجهود الرامية إلى حكم جميع جوانب الحياة الاجتماعية، على الرغم من أن هذا المصطلح موجود في كل مكان، إلا أن استخدامه يختلف وتوجد تعريفات عديدة. في تقاليد العلوم السياسية، تميل مناقشة الحكم إلى أن تكون متمركزة حول الدولة، وتهتم بـ "التغيير في نمط وممارسة سلطة الدولة من الحكومة إلى الحكم" ، تشير الحوكمة، في هذا السياق، إلى مجموعة من ممارسات وهياكل الحكم (الجديدة) التي تتميز بشكل متزايد بآليات السوق وأشكال الشبكات، بدلاً من أنماط الحكم الهرمية القائمة على الدولة في المقام الأول ، ومن ثم يصبح التحدي الرئيسي ـ الذي تواجهه الدول هو الحفاظ على الشرعية والفعالية في توجيه "شبكات الجهات الفاعلة المستقلة ذاتيًا" ، أو "الشبكات التنظيمية المشتركة ذاتية التنظيم" [٦]. على الرغم من أهمية مجموعات مختلفة من علاقات الشبكة والسوق للحوكمة المعاصرة، وآثارها الكبيرة على دور ومعنى الدولة، فإننا نتبنى هنا تصورًا أوسع للحوكمة، والذي يشمل نطاقًا واسعًا التفاعلات بين الجهات الفاعلة المجتمعية (داخل وعبر القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين) بهدف تأمين المصالح الجماعية. وفقا لكويمان، فإن الحكم - باعتباره "التفاعل السياسي الاجتماعي" - يشمل "مجمل التفاعلات التي تشارك فيها الجهات الفاعلة العامة والخاصة، والتي تهدف إلى حل المشاكل المجتمعية أو خلق الفرص المجتمعية؛ الاهتمام بالمؤسسات كسياقات لهذه التفاعلات الحاكمة؛ ووضع أساس

[١] مصطفى، شيرزاد أحمد ، نخشين جمال محمد، ئاوات جعفر عبدالمجيد، (٢٠٢١)، "أثر التدقيق البيئي في تعزيز الحوكمة البيئية دراسة استطلاعية لعينة من الشركات الصناعية في إقليم كوردستان/العراق"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد ١٧, العدد ٥٤ ٢ part, ص ١٢٢.

[٢] الزبيدي، خليل ابراهيم اسماعيل والبكري، رياض حمزة، ،(٢٠١٤)، "دور المحاسبة الرشيقة في دعم حوكمة الشركات لتحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية في شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٠، العدد ٣٢، ص ١٢٢.

[٣] Wunsch JS, Olowu D. (٢٠٠٧), Regime transformation from below: decentralization, local governance, and democratic re-form in Nigeria. Stud. Comp. Int. Dev.٣١: p: ٦٨.

[٤] Robertson M. ٢٠٠٤. The neoliberalizationof ecosystem services: wetland mitigation banking and problems in environmental governance. Geoforum ٣٥:٣٦١–٧٣, p: ٦٩.

[٥] Bevir, M. and R.A.W. Rhodes (٢٠١١) The Stateless State, in The SAGE Handbook of Governance, ed. M. Bevir. London: Sage: ٢٠٣-١٧, p: ٨٢.

[٦] Driessen, P.P.J., C. Dieperink, F. van Laerhoven, H.A.C. Runhaar and W.J.V. Vermeulen (٢٠١٢) 'Towards a Conceptual Framework for The Study of Shifts in Modes of Environmental Governance – Experiences From The Netherlands.' Environmental Policy and Governance ٢٢ (٣): p:١٠٩.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

معياري لجميع تلك الأنشطة" [٧]. عند تحديد ترتيبات الحوكمة في السياق البيئي، يحدد ليموس وأغراوال النطاق الكامل من "العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها تؤثر الجهات الفاعلة السياسية على الإجراءات والنتائج البيئية". ويشددون على أنه على الرغم من أن الحكم يختلف عن الحكومة، إلا أنه يشمل تصرفات الدولة، جنبًا إلى جنب مع مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية [٨]. تسمح مثل هذه التعريفات بالنظر في مجموعة من الأساليب "الجديدة" للحوكمة البيئية، والجمع بين جوانب علاقات الشبكة والسوق دون إهمال الأنشطة (التي لا تزال مهمة) للحكومات، وتنص على المشاركة على نطاق واسع. استشهد بـ "التحول من الحكومة إلى الحكم" باعتباره نزعة مشروطة وليس قطيعة تامة مع الماضي[٩]. وعلى أساس هذا المنظور للحوكمة، يمكننا تعريف الإدارة البيئية بأنها:[١٠] مجمل التفاعلات بين الجهات الفاعلة المجتمعية التي تهدف إلى تنسيق وتوجيه وتنظيم وصول الإنسان إلى البيئة واستخدامها والتأثيرات عليها، من خلال قرارات ملزمة جماعيا، قد يتم توجيه ترتيبات الإدارة البيئية نحو مجموعة من الأسباب - بما في ذلك الحفاظ على البيئة وحمايتها، والتخطيط المكاني واستخدام الأراضي، والإدارة (المستدامة) للموارد الطبيعية، وحماية صحة الإنسان - والعمل عبر نطاقات لمعالجة المشاكل البيئية المحلية والعالمية. وفي هذا نسعى إلى الاعتراف بمجموعة متنوعة من الدوافع للحوكمة البيئية، وقد تتراوح هذه من دوافع أكثر مركزية بيئيًا للحفاظ على البيئة وحمايتها لقيمتها الجوهرية، إلى مبررات مفيدة للإدارة المستدامة للموارد من أجل منفعة الإنسان، إلى تخفيف المخاطر والمخاطر المباشرة أو طويلة المدى على صحة الإنسان ورفاهيته، ونحن نحاول أيضًا فهم العواقب المترتبة على تكثيف الترابط العالمي، والطريقة التي يفرض بها هذا على نحو متزايد الجهات الفاعلة الحاكمة على مواجهة المشاكل التي تخرج عن نطاق سيطرتها المباشرة وولايتها القضائية. كمجال تحليلي، تصف أبحاث الإدارة البيئية المسعى العلمي والعلمي لفهم وشرح هذه العلاقات. كمشروع معياري، تسعى الإدارة البيئية إلى تحقيق درجة معينة من التوازن بين المصالح الاجتماعية الجماعية وحماية البيئة. ويمكن اعتبار ذلك، مرة أخرى بعد كويمان ، بمثابة حل للمشاكل الاجتماعية والبيئية و/أو تحقيق الفرص الاجتماعية والبيئية، ولكن يمكن تعريفها في سياق معين. ويرى الباحثون بأن الحوكمة البيئية تمثل مجموعة من الاجراءات والعمليات لتحقيق التقييم والمسائلة عن اداء الشركات والتي بدورها تساهم في القضاء على الانتهاكات التي تتعرض لها البيئة.

ثانياً: أهداف الحوكمة البيئية: تتمحور أهداف الحوكمة البيئية حول البيئة والحفاظ عليها وحمايتها؛ لما تمثله من قيمة جوهرية، وكذا وضع الأسس المنطقية للإدارة المستدامة للموارد من أجل المنفعة البشرية والتخفيف من المخاطر الآنية أو طويلة الأجل على صحة الإنسان ورفاهيته. وتحاول الحوكمة البيئية كذلك بيان الآثار المترتبة على تكثيف الترابط العالمي، والطريقة التي يجبر بها هذا الترابط الجهاتِ الفاعلة الحاكمة بشكل متزايد على مواجهة المشاكل التي تتخطى نطاقها المباشر وولايتها القضائية [١١]. وعلى أي حال يمكن اختصار أهداف الحوكمة البيئية على النحو التالي: الحفاظ على البيئة وحمايتها، التخطيط المكاني واستخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية صحة الإنسان. ومن أجل الوصول إلى كل هذه الأهداف الطموحة تعمل الحوكمة البيئية عبر نطاقات لمعالجة المشاكل البيئية المحلية والعالمية[١٢] . إن الحوكمة البيئية كنظام حكومي متأصلة بعمق في مشاورات أصحاب المصلحة مع مختلف المجموعات والوكالات، إن كلمة الحوكمة لها جذورها العميقة في التشاور لأن المشكلات البيئية تؤثر على الجميع تقريبًا، ولذلك فإن الحوكمة البيئية تتطور من الحكم بالتسلسل الهرمي حيث تتبع الحكومات العملية البيروقراطية التقليدية لتقديم الخدمات لعامة الناس إلى الحكم بالشبكة حيث لم تعد عملية الحكومة هي تقديم الخدمات العامة بشكل مباشر بل يتعين عليها استشارة مختلف أصحاب المصلحة الخارجيين والشركاء والسماح لهم بالمشاركة الفعالة في تحقيق الصالح العام الخاص. ومع ذلك، فإن التعامل مع أصحاب المصلحة يجب أن يتم بحذر لأن العديد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات غير الحكومية في معظم الأوقات قد يكون لها أجندتها الأنانية الخاصة، ولذلك فمن المهم تقييم الشراكة لتجنب الأعمال السيئة والسماح بالشفافية والمساءلة والنمو أو التنمية [١٣].

إن إشراك مختلف أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات الحوكمة البيئية يقدم أخيرًا مفهومًا مهمًا يعرف بالإدارة المشتركة. هناك تعريفات مختلفة للإدارة المشتركة ، وهي تعرف بأنها "شراكة تتقاسم فيها الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية واستخدامات الموارد والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء لكل سياق، السلطة والمسؤولية عن إدارة إقليم معين أو مجموعة "من الموارد"، ولذلك يُنظر إلى الإدارة

[٧] Kooiman, J. (١٩٩٣) Social-Political Governance: Introduction, in Modern Governance: New Government-Society Interactions, ed. J. Kooiman. London, Thousand Oaks, New Delhi: Sage: ١-٨, p;٥.

[٨] Bevir, M. and R.A.W. Rhodes (٢٠١١) The Stateless State, in The SAGE Handbook of Governance, ed. M. Bevir. London: Sage: ٢٠٣-١٧, p: ٨٤.

[٩] Lemos, M.C. and A. Agrawal (٢٠٠٦) 'Environmental Governance.' Annual Review of Environment and Resources ٣١: p: ٣٠٢.

[١٠] Peters, B.G. and J. Pierre (٢٠٠٨) 'Governance without Government? Rethinking Public Administration.' Journal of Public Administration Research and Theory ٨ (٢): p: ٢٢٩.

[١١] Wunsch JS. ٢٠٠١. Decentralization, local governance and 'recentralization' in Africa. Public Adm. Dev. ٢١: P: ٩٨.

[١٢] Cashore B. ٢٠٠٢. Legitimacy and the privatization of environmental governance: How non state market driven (NSMD) governance systems gain rule-making authority. Governance ١٥:٥٠٣–٢٩, P: ٤١.

[١٣] Costanza ،Robert؛ d'Arge ،Ralph؛ De Groot ،Rudolf؛ Farber ، Stephen؛ Grasso ،Monica؛ Hannon ،Bruce؛ Limburg ،Karin؛ Naeem ،Shahid؛ O'Neill ،Robert V.؛ Paruelo ،Jose؛ Raskin ، Robert G.؛ Sutton ،Paul؛ Van Den Belt ،Marjan (١٩٩٧). "The value of the world's ecosystem services and natural capital". Nature. ٢٥٥ :٦٦٣٠ ., P:٣٨٧.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

المشتركة بطريقتين، أولاً، كوسيلة لتمكين المجتمعات المحلية من أن يكون لها رأي في إدارة الموارد، وثانياً، باعتبارها شراكة أساسية بين الوكالات الحكومية ومستخدمي الموارد. ومن ثم يُنظر إلى الإدارة المشتركة على أنها حل وسط بين اهتمام الحكومات بالاستخدام الفعال للموارد وحمايتها والاهتمام بتوفير تكافؤ الفرص والتحكم الذاتي في استخدامات الموارد [١٤].

ثالثاً: أهمية الحوكة البيئية: تعد الحوكة البيئية بمنزلة مدونة السلوك بيئة تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة وغير المتجددة من النفاذ، واحداث تأثير إيجابي في المجتمعات المحلية بتحقيق العدالة والاستدامة البيئية عبر إحداث تغييرات في الدوافع السلوكية والمعرفة العلمية وسياسات المؤسسات والمنظمات وأساليب اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا البيئة ودعمها، مع ضمان التوزيع العادل والمنصف لجميع المكاسب المحققة من وراء النجاح في تنفيذ برامج التنمية البيئية [١٥]. تشكل الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية مجموعة من المعايير التي تحدد مدى الالتزام الاجتماعي والبيئي للشركات في عملياتها وخدماتها، ومنهجية تعاملها مع مُختلف الأطراف المعنية، من الموارد البشرية، مروراً بقاعدة العملاء، وصولاً إلى الشركاء والموردين. وتمثل الحوكمة منظومةً مكمِّلة للمسؤولية المُجتمعية المؤسسية في مختلف مجالاتها، بما فيها جهود حماية البيئة؛ والعمل الخيري؛ والممارسات الأخلاقية في بيئة العمل؛ والمشاركة الفاعلة في المشاريع التي تخدم الصالح العام والمجتمع المحلي [١٦]. نظرًا للمنظور العالمي للحوكمة البيئية، هناك عدد من الجهات الفاعلة التي تلعب أدوارًا حاسمة في وضع السياسات واللوائح الموجهة نحو حماية البيئة، أحد العناصر الفاعلة المهمة في مجال صنع القرار بشأن الحوكمة البيئية هو الدور الذي تلعبه الدولة القومية، المسؤولية الرئيسية للأمة هي عملية صياغة النظام، في أي مؤتمر، تتولى الدول أحد الأدوار الأربعة: إما دولة رائدة، أو دولة داعمة، أو دولة متأرجحة، أو دولة حق النقض (المعوقة). ويتم أخذ عوامل مختلفة في الاعتبار قبل أن تتولى الدولة أحد هذه المواقف الأربعة في مرحلة الحوكمة البيئية العالمية [١٧]. أحد العوامل المهمة هو تأثير المصلحة الاقتصادية المحلية لدولة معينة وتقييم تكلفة وفوائد النظام البيئي المعين قيد النظر. على سبيل المثال، في مجال التلوث البحري، ستتولى دول مثل اليونان واليابان والنرويج دائمًا موقف الدولة المتأرجحة أو حق النقض بسبب المكاسب الاقتصادية من صناعات الشحن الخاصة بها، بينما تميل دول مثل هولندا والسويد وإيطاليا إلى اتخاذ موقف دولة موقف أكثر ليبرالية لأن لديهم صناعة شحن أصغر ولن يتأثروا بشكل كبير بأي سياسة ضد التلوث البحري. ولذلك فإن العديد من الدول تميل إلى دعم نظام بيئي معين في السياق العالمي فقط عندما تكون السياسة المقترحة مواتية لها. كما أن الدول قادرة على اتخاذ موقف معين عندما لا تكون هناك ضغوط داخلية من داخل مؤسساتها. على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مرتاحة لتولي دور قيادي في قضية صيد الحيتان لأنه خلال تلك الأوقات، لم تكن صناعة صيد الحيتان موجودة في الولايات المتحدة ومن الواضح أنه لن يكون هناك أي ضغط محلي من الصناعة المحلية، في حالة وجود أي لوائح صارمة قد تؤثر على عمليات صناعة صيد الحيتان [١٨]. يواجه المجتمع العالمي أزمات متشابكة، من الفقر وعدم المساواة إلى التحديات البيئية مثل فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وتشهد أنظمة الحكم ضغوطا شديدة، وغالبا ما يتم استبعاد الفئات المهمشة من عملية صنع القرار. وفي العديد من البلدان، لا تلبي المؤسسات السياسية والاجتماعية الاحتياجات الفورية أو الطويلة الأجل لسكانها على النحو الذي يدعم الإدماج والمساواة والتماسك الاجتماعي والثقة في أنظمة الحكم، وتعاني الفئات المهمشة والضعيفة باستمرار من انخفاض مستويات التمثيل والمشاركة في المؤسسات العامة وعمليات صنع القرار، وكثيراً ما يتم قمع صوت المجموعات المهمشة وقدرتها على المشاركة السياسية وممارسة المواطنة الكاملة. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية قيودًا على حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية المعلومات، هناك استقطاب اجتماعي وسياسي حاد في العديد من البلدان، يغذية تلوث المعلومات والافتقار إلى وسائل الإعلام المستقلة. تؤدي أوجه القصور في أنظمة الإدارة البيئية العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية إلى تفاقم "الأزمة الكوكبية الثلاثية" المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي والتلوث وتغير المناخ، ومع ذلك، فإن المبادرات الحالية والاستراتيجيات الجديدة للإدارة البيئية توفر الأمل [١٩]. كان تغير المناخ، والعولمة، والتحولات الاجتماعية والسياسية الأخيرة، والتحديات التي تفرضها على العمليات البيئية هي الاهتمامات الرئيسية التي شغلت العديد من العلماء الذين كتبوا وتحدثوا عن الحوكمة البيئية، وفي الواقع بالنسبة للعديد من المهتمين بالحوكمة البيئية، فهي مرادفة لما يحدث على الساحة الدولية أو العالمية ومع ذلك، فمن الصحيح على الأقل أن بعض أهم التغييرات المعاصرة في الحوكمة البيئية تحدث على المستوى دون الوطني وتتعلق بالجهود

[١٤] Bakker, K. (٢٠٠٤) An uncooperative commodity: privatizing water in England and Wales, Oxford: Oxford University Press, P: ٩٤.

[١٥] وردة، مهني، ٢٠٠٧ ، دور الرشادة في البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢٤، ص ١٢٣.

[١٦] Heynen ،Nik؛ Robbins ،Paul (٢٠٠٥). "The neoliberalization of nature: Governance, privatization, enclosure and valuation". Capitalism Nature Socialism, ٦: ٢٦, P: ٢١.

[١٧] Castree, N. (٢٠٠٧) 'Neoliberal ecologies', in Nik Heynen, James McCarthy, Scott Prudham and Paul Robbins (eds.) Neoliberal environments, London: Routledge, p. ٢٨٣.

[١٨] McCarthy ،James (٢٠٠٤). "Privatizing conditions of production: Trade agreements as neoliberal environmental governance". Geoforum.,٣٢٧ :٣ , P: ٢٧.

[١٩] مصطفى، شيرزاد أحمد ، نخشين جال محمد، ثاوات جعفر عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

المبذولة لدمج الوحدات الإدارية ذات المستوى الأدنى والفئات الاجتماعية بشكل أفضل في العمليات الرسمية للحوكمة البيئية. ربما يكون الأمر مجرد مسألة سجل تاريخي اليوم، لكن مشهد إدارة الموارد الطبيعية شهد تحولا مذهلا منذ الفترة الاستعمارية وما أعقبها مباشرة. حتى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كان أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء فقدان التنوع البيولوجي، وتآكل التربة، والتصحر، وإزالة الغابات، وتدهور مصايد الأسماك، وغيرها من الظواهر البيئية، يدعون إلى سيطرة مركزية أكثر تفصيلاً وشمولاً. في الواقع، استمرت الأشكال المعقدة من السيطرة القسرية التي ميزت ترتيبات الحكم على معظم الموارد الطبيعية دون تغيير يذكر بين الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستعمار. بدت السلطة البيروقراطية للدولة للعديد من صانعي السياسات والمراقبين الأكاديميين كوسيلة مناسبة لمعالجة العوامل الخارجية المرتبطة باستخدام الموارد البيئية. ولذلك كانت التدخلات المركزية ضرورية لمعالجة إخفاقات السوق الناتجة [٢٠].

رابعاً: المبادئ العامة للحوكمة البيئية: وتنطلق الحوكمة البيئية من مجموعة من المنطلقات والمبادئ العامة التي يلخصها «رواد الأعمال» على النحو التالي: [٢١]

١. ترسيخ الاهتمام بالبيئة في جميع مستويات اتخاذ القرار، تصور المجتمعات والحياة الاقتصادية والسياسية كمجموعة فرعية من البيئة، فكل شيء فرعي والبيئة هي الأساس، وكل الأهداف ما لم تؤد إلى منفعة بيئية تمسي أهدافًا عديمة النفع والقيمة.
٢. التأكيد على ارتباط الافراد بالنظم البيئية التي يعيشون فيها، وعلى الرغم من بداهة هذا الأمر إلا أن إغفاله أو حتى عدم الوعي به يؤدي إلى عواقب وخيمة، ولعل ما نشهده اليوم من تغيرات مناخية أحد تجليات عدم الوعي البيئي.
٣. تنطلق الحوكمة من مبدأ عام آخر مفاده تعزيز الانتقال من أنظمة الحلقة المفتوحة (مثل التخلص من القمامة بدون إعادة التدوير) إلى أنظمة الحلقة المغلقة (مثل الزراعة المستدامة واستراتيجيات التخلص من النفايات).
٤. طالما أن الموارد الطبيعية محدودة فلماذا لا نحاول استخدامها مرة ومرات طالما كان ذلك في الإمكان؟ وعلى ذلك فإن الحوكمة ترتبط على نحو وثيق بعدة مفاهيم وقضايا جوهرية؛ أهمها: التنمية المستدامة، والاستدامة بشكل عام، وإعادة التدوير، ناهيك بطبيعة الحال عن الأثر السلبي للتصنيع والسيرورات الحضارية المختلفة، وتلك مسألة أخرى لا مجال لبسطها هنا.

وتقوم الحوكمة البيئية على ثلاث مبادئ هامة وتعد ضرورية لحماية البيئة وتكريس حق الفرد للعيش في بيئة صحيحة ومتوازنة وهي: [٢٢]

١. التنمية المستدامة: ان التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية افضل لحياة الفرد واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة ابقائها لمدة زمنية بعيدة وضمان متطلبات الاجيال القادمة من هذه الموارد الطبيعية، بحيث لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة الموارد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الاجل، والتنمية المستدامة لها ركائز اقتصادية واجتماعية وبيئية ان الحوكمة البيئية تؤثر على جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).
٢. العدالة البيئية: تعد العدالة البيئية بانها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية، ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة والصحة العامة، والدولة المسؤولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الافراد الاكثر عرضة للضرر، وتمكين هؤلاء من الاستفادة من منافع هذه الموارد، كما تعبر العدالة البيئية عن حق الفرد في بيئة سليمة بغض النظر عن عرقه أو جنسه، عن طريق المساواة بين الجميع في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية، ومكافحة كل اشكال الفقر والتهميش للوصول الى الحد الادنى من الموارد.
٣. مبدأ الحيطة: والذي يعني منع الاضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل حدوثها، ويعد هذا المبدأ وسيلة جديدة لحماية البيئة.

خامساً: الأطراف المعنية بالحوكمة البيئية: هنالك أربعة أطراف رئيسة تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ الحوكمة البيئية وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة وهم: [٢٣]

١. المساهمون: ان المساهمون هم مكون أساسي في حوكمة البيئية وبدورهم يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم تعظيم وايضا قيمة الشركة في المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الادارة المناسبين لحماية حقوقهم.
٢. مجلس الادارة: وهو من يمثل المساهمين وايضاً الاطراف الاخرى مثل أصحاب المصالح ويقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الادارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة الى الرقابة على ادائهم كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
٣. الادارة: وهي المسؤولة عن الادارة الفعلية للشركة لتحقيق اغراضها وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الى مجلس الادارة وتعد هي المسؤولة عن تعظيم

[٢٠] Stoker, G. (٢٠٠٩) 'Governance as Theory: Five Propositions.' International Social Science Journal ٥٠ (١٥٥): p: ١٩.

[٢١] McCarthy JJ. ٢٠٠٤. Privatizing conditions of production: trade agreements as neoliberal environmental governance. Geo-forum ٣٥: P: ٥٢.

[٢٢] وردة، محني، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

[٢٣] Ashford NA. ٢٠٠٢. Government and environmental innovation in Europe and North America. Am. Behav. Sci. ٤٥:١٤١٧–٣٤, p: ٧٧.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

الارباح للشركة وزيادة قيمتها فضلاً عن مسؤوليتها عن الافصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والمجهزين والزبائن والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة ان هؤلاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الاحيان فالدائنون مثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار في حين يهتم العملاء على تحقيق رغباتهم وتقديم السلعة أو الخدمة في الوقت المحدد.

٣ المطلب الثاني: الأطر المعنية بالحوكمة البيئية في العراق

تحتاج الحوكمة البيئية في العراق الى الكثير من الجهد المتكامل والممنهج والشامل وفقا لمبدأ التراكمية وصولا الى ترسيخ ثوابت الحوكمة البيئية الامر الذي جعل من راسمي السياسات العامة المعنيين بالبعد البيئي للحوكمة العمل على العديد من الأطر التي تشكل ركائز للحوكمة البيئية سعى العراق وتمثل هذا الجهد بالعديد من الأطر منها ما يتعلق بجانب الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ومنها ما يتعلق بادماج هذه الاتفاقيات بالأُطر الدستورية والقوانين الوطنية وقد قسمت هذه الأطر الى:

اولاً: اطر الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية: تتطلب الحوكمة البيئية الإيفاء بالالتزامات الدولية ووصولا لتحقيق الشراكة الدولية في العمل البيئي الموحد وحفاظا على البيئة ضمن اطارها ومنظورها العالمي عمل العراق على المصادقة أو الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية التالية:

١- **اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيو تو الملحق بها:** انضم العراق في عام ٢٠٠٩ إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ المبرمة في نيويورك في ٩/أيار/١٩٩٢ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢١/آذار/١٩٩٤ وبروتوكول كيوتو الملحق بها المبرم في كيوتو في ١١/كانون الأول/١٩٩٧ الذي دخل حيز التنفيذ في ١٦/شباط/٢٠٠٥، وتهدف الاتفاقية والبروتوكول الملحق فيها الى محاربة التغييرات في المناخ وارتفاع درجة حرارة الكرة الارضية عن طريق تقليل نسبة الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري[٢٤].

٢- **اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة ٢٠١٢:** انضم العراق لهذه الاتفاقية سنة ٢٠١٢ وتهدف الى تنظيم التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية وحمايتها من الانقراض ومراقبة الاتجار بها[٢٥].

٣- **الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر:** انضم العراق لها عام ٢٠٠٩ وقد وضعت الاتفاقية لتخفيف اثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد او من التصحر وتحقيق تنمية مستدامة للأراضي الزراعية والأنهر والمبازل ومن أجل تحسين البيئة[٢٦].

٤- **اتفاقية التنوع البايلوجي:** انضم العراق للاتفاقية عام ٢٠٠٨ ، تهدف الى صيانة التنوع البايلوجي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام المواد الجينية بطرق ملائمة ونقل التكنلوجيات ذات الصلة مع مراعاة كافة الحقوق كما تهدف الاتفاقية الى المساهمة في حماية الطيور وصيانة موائلها الخاصة من خلال وضع الخطط اللازمة لادارة مناطق الهجرة ومنع الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ومنع الصيد الجائر لها ورفع الوعي لدى السكان وخاصة سكان الاهوار[٢٧].

٥- **اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال بشأن التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون:** انضم العراق لها ٢٠٠٧ وتهدف هذه الاتفاقية لحماية طبقة الاوزون من خلال التخلص التدريجي من انتاج عدد من المواد المسؤولة عن استنفاذ طبقة الاوزون والتي اتفقت من خلالها الدول الاطراف على ضرورة التعاون من اجل حماية طبقة الاوزون ووقف استنزافها[٢٨].

٦- **بروتوكول قرطاجة:** انضم العراق للبروتوكول عام ٢٠١٣ وكانت الأسباب الموجبة للانضمام لغرض ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال امان النقل واستخدام الكائنات الحية المحورة الناشئة عن التكنولوجيا الاحيائية الحديثة والنقل عن الحدود[٢٩] .

٧- **معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة ٢٠١٥:** تهدف هذه المعاهدة الى المحافظة على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية وادارتها بشكل فاعل من خلال تظافر الجهود من خلال تظافر جهود جميع الدول التي تقضي هذه الحيوانات جزء من دورة حياتها ضمن حدود ولايتها الوطنية[٣٠].

٨- **اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة* والبروتوكولين المعدلين لها:** وتهدف هذه الاتفاقية الى "الحفظ والاستعمال الحكيم لجميع الأراضي الرطبة من خلال

[٢٤] قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة ٢٠٠٩، جريدة الوقائع العراقية، رقم العدد:٤١١٤، ص ١.

[٢٥] قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة ٢٠١٢، جريدة الوقائع العراقية، رقم العدد ٤٢٩٨، ص ١.

[٢٦] قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة ٢٠٠٩، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٢٨، ص ١.

[٢٧] قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البايولوجي لسنة ٢٠٠٨، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١١٢، ص ١.

[٢٨] قانون انضمام جمهورية العراق الى قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون لسنة ٢٠٠٧، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٤٨، ص ١.

[٢٩] قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية لسنة ٢٠١٣، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٠٥، ص ١.

[٣٠] قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٩٨، ص ١.

* **الأراضي الرطبة** "الأماكن الرطبة التي يكون الماء فيها هو العامل المؤثر الرئيسي على البيئة والحياة النباتية والحيوانية المتواجدة فيها". والأراضي الرطبة تشمل المستنقعات الطبيعية والصناعية

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي، وذلك مساهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم"[٣١].

٩- **الاتفاقيات الثنائية:** عمل العراق على عقد اتفاقيات ثنائية في مجال المحافظة على البيئة بالإضافة الى الاتفاقيات الدولية منها (الاتفاقية مع الكويت في تنظيم الملاحة في خور عبدالله رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٣ والتي تضمنت وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بمنع التلوث الناتجة عن الملاحة البحرية والحد منها وفقا للمعايير الدولية والذي يندرج تحت التدابير اللازمة لحماية البيئة من التلوث، وفيما يخص حماية البيئة والصحاري فقد عقد العراق اتفاقية الشراكة من اجل التعاون العلمي والثقافي والتقني من اجل التنمية مع فرنسا رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٥ والذي شجع على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وبتعزيز تعاونهما في مجال الحد من التلوث، وهو ما نص عليه الاتفاق عليه في الاتفاقية المالية بين العراق ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي في ٢٠٠٨، والتي لحقها التصديق على الاتفاقية الدولية المؤسسة لمنظمة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة رقم (٤٣ لسنة ٢٠١٢[٣٢].

ثانيا: الأطر التشريعية والقانونية: : تتطلب الحوكمة البيئية وجود تشريعات وقوانين منظمة للعمل البيئي ومحافظة على البيئة كقيمة اجتماعية جديرة بالحماية والمحافظة على عناصرها اذ لا يكفي الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات وإنما لا بد من موائمة القوانين والتشريعات الوطنية للمعاهدات والاتفاقيات المصدق عليها من قبل العراق، كما ان هذه التشريعات والقوانين لا بد من وجودها لمنع الاضرار بالبيئة وتحديد السلوكيات التي تؤدي الى مخالفات بيئية، لذا عمل المشرع وصانع السياسة العراقي على اصدار القوانين والتعليمات والأنظمة البيئية [٣٣]، منها:

١- **المادة ٣٣ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥** فقد نص على تقرير الحماية الدستورية لمكونات البيئة وعناصر التنوع الاحيائي اذا نصت المادة " أولا: لكل فرد حق العيش في بيئة سليمة، ثانيا: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الحيائي والحفاظ عليها"[٣٤]، لقد رسخ المشرع الدستوري هذا النص عند ايراده في باب الحقوق والحريات حيث حصنه ضد أي تعديل لدورتين متتاليتين من تأريخ نفاذ الدستور، حيث أشار بصورة صريحة للحماية الدستورية لعناصر البيئة والتنوع الاحيائي، وقد وفر الأساس القانوني الذي يرتكز عليه المشرع العادي في تنظيم الحماية للتنوع الاحيائي عن طريق القوانين والتشريعات الادنى، الا ان النص لم يكن تفصيليا [٣٥]، الامر الذي جعل من المشرع القانوني العراقي يغفل عن بعض الجوانب التشريعية القانونية ومنها التشريع الذي يختص بفرض الرسوم والضرائب الخاصة بحماية البيئة او الحفاظ عليها رغم الحاجة الماسة اليها، خاصة ان البلد ياعرض لمشاكل بيئية مستمرة وخطيرة جدا وهو ما اثبتته التقارير الدولية المتخصصة والتي اثبتت تلوث التربة والهواء والماء في العراق بنسب مرتفعة تمتد آثارها السلبية الى الأجيال القادمة[٣٦]

٢- **قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩** والذي هدف وبحسب ما جاء في المادة (١) منه الى " حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال"[٣٧]، وقد خصص الفصل الخامس من القانون لحماية التنوع الاحيائي وشمل ثمان من مكونات التنوع الاحيائي[٣٨]، وكان اكثر تفصيلا في تحديد الأنواع وشمول معظم مكونات التنوع الاحيائي، الا انه ورد في قانون عادي وكان الاجدر ان يتم ايراده وعلى هذه الدقة وبشكل تفصيلي في صلب الوثيقة الدستورية حتى يتمتع بقوة وعمومية الدستور التي هي اكبر من قوة القانون العادي[٣٩].

٣- **قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠** الذي هدف الى تنظيم عملية الصيد وحماية البيئة بأعتبارها ثروة وطنية وتنظيم مناطق صيدها والاجراءات الخاصة بمنح إجازة الصيد وتحديد أنواع الحيوانات المسموح بصيدها والمحرم صيدها ومواسم الصيد[٤٠].

قانون انشاء المنظمات غير الحكومية ٢٠١٠ والتي تضمنت منظمات ذات طابع بيئي اذ أوردت دراسة بعنوان التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي الى ان المنظمات البيئية انقسمت الى ثلاث أنواع (منظمات المساندة البيئية، المنظمات البيئية العمومية، المنظمات البيئية المخصصة)، كما

والمناطق الساحلية الواقعة بالقرب من الأراضي الرطبة والجزر وأجزاء من البيئة البحرية التي يكون عمقها أكثر من ستة أمتار عند حالة الجزر. وتشمل الأراضي الرطبة بيئات الأنهار والبحيرات والمنجروف (القرم) والشعاب المرجانية"

[٣١] قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها لسنة ٢٠٠٧، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٥، ص ١.

[٣٢] مالك عباس جيثوم، دور الاتفاقيات الثنائية في حماية البيئة وتحسينها (دراسة تطبيقية في ضوء حالة العراق)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٥٥، ٢٠٢٢، ص ١٣١٠-١٣١٢.

[٣٣] حميد اسعد نداوي، عقوبات جرائم تلويث البيئة في التشريع العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بابحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة ٢٠٢٠، ص ٣٩٨.

[٣٤] ينظر المادة ٣٣ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

[٣٥] حيدر عبد محسن شهد، وعلي حسين محدي، التدابير الدولية في حماية الأصناف الفريدة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ٢١٢.

[٣٦] قبس حسن عواد، التشريع المالي وحماية البيئة، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٤٥، ٢٠١٠، ص ١٩٩.

[٣٧] ينظر المادة (١) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

[٣٨] ينظر المادة (١٨) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

[٣٩] حيدر عبد محسن شهد، وعلي حسين محدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

[٤٠] ينظر المادة (١) من قانون حماية الحيوانات البرية رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

توصلت الدراسة الى ان عدد المنظمات البيئية المسجلة في العراق بلغ ١٨٥ منظمة، وفاق عددها في إقليم كردستان العراق والمسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الإقليم اذ بلغ ٢٢٣ منظمة معنية بالبيئة [٤١] .

الأنظمة والتعليمات البيئية: تعمل هذه الأنظمة البيئية على تنظيم الأمور التفصيلية

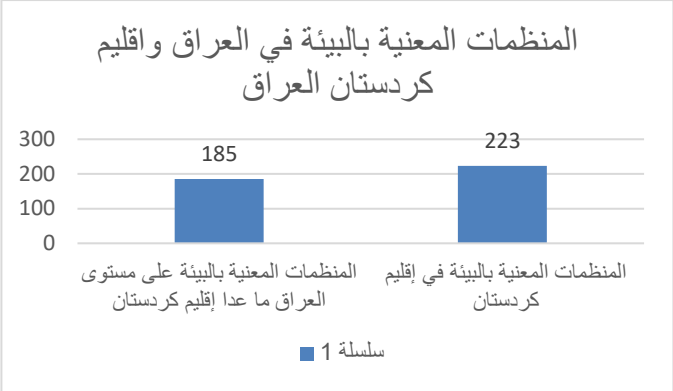

لتسهيل عمل قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠٩ وتشمل تلك الأنظمة (نظام المحددات الوطنية لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري الزراعي رقم ٣ لسنة ٢٠١٢، ونظام حماية الهواء المحيط من التلوث رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، ونظام التحكم بالمواد المستنفذه لطبقة الأوزون رقم ٥ لسنة ٢٠١٢، نظام السلامة الاحيائية للكائنات الحية المحورة وراثيا ومنتجاتها لسنة ٢٠١٢، تعليمات المحددات البيئية لانشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم ٣ لسنة ٢٠١١، تعليمات محددات الانبعاث الوطنية للانشطة والاعمال رقم ٣ لسنة ٢٠١٢ وتعديلها سنة ٢٠١٦، تعليمات حماية البيئة من المخلفات البلدية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤، تعليمات إدارة نفايات الجهات الصحية رقم ١ لسنة ٢٠١٥، تعليمات إدارة النفايات الخطرة رقم ٣ لسنة ٢٠١٥)[٤٢].

التشريعات البيئية الخاصة بإقليم كردستان العراق فتشمل قانون (٨) لسنة ٢٠٠٨ المتعلق بحماية وتحسين البيئة في الإقليم ، وصندوق حماية وتحسين البيئة في الإقليم رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩، وقانون هيئة حماية وتحسين البيئة في الإقليم رقم (٣) لسنة ٢٠١٠، كما توجد تشريعات بيئية خاصة في عناصر البيئة غير الحية (التربة، المياه، الهواء)، كتعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٥ الخاصة بحفر الابار المائية في الإقليم، وتعليمات رقم (١) و (٢) لسنة ٢٠١١ الخاصة بالحد من الضوضاء وحماية نوعية الهواء المحيط من ملوثات الهواء الشائعة والخطرة في الإقليم، وكذلك التشريعات البيئية الخاصة في عناصر البيئة الحية (النباتات والحيوانات البرية) كنظام رقم (٩) لسنة ٢٠١١ المتعلق بنشاء المحميات الطبيعية في الإقليم و إدارتها، و قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ والخاص بغابات الاقليم[٤٣].

[٤١] صفاء خلف، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢٣، ص ٣-٥.

[٤٢] مهدي حمدي مهدي، وحمد كريم حمد و هند عبدالامير حميد، الأساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث "دراسة قانونية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٩٦.

[٤٣] شيلان عزيز صالح ورازان ئاسو علي، دليل التشريعات البيئية في إقليم كردستان العراق، منظمة طبيعة العراق ووزارة الزراعة والموارد المائية في إقليم كردستان العراق، ٢٠١٥، ص ٣-٤.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

التشـــريعات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي: ومنها قانون نظام المناطق المحمية لعام ٢٠١٤ الذي يتعلق بتحديد المناطق المحمية وإقرارها بالعراق وتم تحديد ٥ مناطق محمية بما في ذلك موقع التراث العالمي للاهوار العراقية فضـــلا عن ذلك تم اقتراح ١٨ منطقة محمية من قبل اللجنة الوطنية لمواقع الطبيعة المحمية، كما ركزت التشـــريعات الأخرى على الاســـتزراع المائي حيث صـــدرت مجموعتان من التعليمات (١) التحكم في تربية الأســـماك باســـتخدام احواض المياه والاقفاص العائمة وذلك في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ من اجل تقليل الضغط على الأنواع الأسماك المحلية في النظام البيئي للمياه (٢) تعليمات الصيد في الاهوار رقم ٢ لعام ٢٠١٧ من اجل ضمان حفظ التنوع البيولوجي في المجال الحيوي[٤٤].

ثالثا: اطر البرامج والمشـاريع والخطط والمبادرات المتعلقة بالبيئة: لا يمكن ان تقتصـر الحوكمة البيئية في العراق على جهود الدولة من خلال الانضـمام الى المعاهدات الدولية والاتفاقيات وتضـمينها في القوانين المحلية، لان الحوكمة البيئية تتطلب التشـــاركية في الاعمال واطلاق الخطط الاســـتراتيجية والمبادرات لتنفيذ التشـــريعات ولتمكين التزام الدولة نحو الاتفاقيات البيئية المتعددة التي التزم بها العراق من خلاله انضـــمامه الى اليها، لذا عمل على اطلاق استراتيجيات ومبادرات تعني بالحوكمة البيئية ومنها:

١- **المشـــاريع على مســـتوى وزارة البيئة:** وهم تلك المشـــاريع هي: (**منظومة الرصد البيئي والانذار المبكر** والذي يوفر الرصد البيئي الاشـــعاعي والانذار المبكر عن طريق تســـجيل مقدار الخلفية الاشـــعاعية في الجو والمتغيرات الطارئة عليها بشـــكل يومي ومدة المشـــروع ٢٠١٠-٢٠١٥، **نظـام مراقبـة الهواء في بغـداد والمحافظات** يعمل المشـــروع على تحديد نوعية الهواء المحيط في مدينة بغداد والمحافظات - توفير قاعدة بيانات واحصائيات رصينة في هذا الحقل - تحديد حالات التلوث في اجواء مدينة بغداد والمحافظات وتشـــخيص المصـــادر الاكثر تلوثا - وضـــع خطط لتحســـين نوعية الهواء المحيط بناءاً على نتائج المراقبة ومدته ٢٠٠٧-٢٠١٥، **مشـروع التحسـس المبكر للتلوث النفطي في المسـطحات المائية** يعمل المشروع على تطوير اداء الرقابة البيئية على التلوث النفطي في مصادر المياه من خلال الاســتلام المبكر عن حدوث التلوث النفطي في المســـطحات المائية ولغرض اســـتنفار كل الجهود للســـيطرة عليه واحتوائه ومدة المشـــروع ٢٠١٠-٢٠١٥)[٤٥]

٢- **البرامج البيئية في جامعة بغداد:** عملت جامعة بغداد كمؤسسة تعليمية على الاســـتجابة لتغير المعايير والمتطلبات الدولية في مجال البيئة والاســـتدامة من خلال اعتماد سـياسـة مرنة (سـنة ٢٠١٧) لتحسـين البيئة الجامعية تتضمن دراسة نقاط القوة والضعف في بيئة الجامعة وفقا للمحاور المذكورة في الجدول ادناه، وإدراكاً من الجامعة لمســـؤوليتها عن توفير بيئة أفضـــل للأجيال القادمة فقد تم وضع اهداف خاصة لتنظيم إجراءات للحفاظ على البيئة وتخفيف الاثار الناجمة عن أنشطتها وجعل بيئة الجامعـــــة صديقة للبيئـــــــة تتلائم و تحقيق معايير خاصة وهي (إدارة النفايات، إدارة الطاقة، التعليم والبحوث، إدارة النقل والطرق، إدارة المياه، الاســـتثمار المستدام، تغيير المناخ، المشتريات المستدامة، تقليل الانبعاث):

البرنامج	الهدف منه
إدارة النفايات	جمع بيانات مرتبطة بكمية ونوع النفايات الصلبة والسامة المتولدة في الحرم الجامعي ، بناء وتطوير قدرات العاملين في الجامعة وخاصة في قسم شؤون الديوان في مجال الادارة المتكاملة للنفايات ، تفعيل الية خزن النفايات السامة والتخلص منها عن طريق تطبيق فرز النفايات مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج الجامعة، اعادة تدوير مياه الصرف الصحي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وايجاد حلول للاستفادة منها.
إدارة الطاقة	رفع كفاءة الطاقة في مباني الجامعة وأن يتم أكثر بالطبيعة وموارد الطاقة من خلال استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة، وسياسة استخدام الطاقة المتجددة وبرنامج الحفاظ على الطاقة، والمباني الخضراء، والتكيف مع تغير المناخ، وسياسة خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
التعليم والبحوث	زيادة المقررات الدراسية الخاصة بالبيئة والاستدامة وتشجيع البحث العلمي ، زيادة في عدد من الدورات وورش العمل والندوات المتعلقة بالبيئة والاستدامة ، وضع ميزانية خاصة بالبيئة والاستدامة ضمن ميزانية الجامعة ، موقع خاص بالبيئة والاستدامة يعنى بالنشاطات الخاصة من بحوث وحلقات نقاشية ونشر المحاضرات والعمل التطوعي للطلبة....
ادارة النقل والطرق	تعديل سياسة النقل للحد من عدد المركبات الآلية في الحرم الجامعي، تشجع سلوك التنقل للطلاب والموظفين سيراً على الأقدام عند التجول داخل الحرم الجامعي وتجنب استخدام المركبات الخاصة لتقليل البصمة الكربونية حول الحرم الجامعي
إدارة المياه	تقليل استخدام المياه من خلال وضع برنامج الحفاظ على المياه ، العمل على البرنامج تدوير المياه داخل الجامعة.
الاستثمار المستدام	تقليل الأثر البيئي للجامعة من خلال الاستثمار في الشركات التي تعمل على معالجة تغير المناخ وتقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية
تغير المناخ	يتطبيق تدابير صغيرة وكبيرة الحجم تساعد على إبطاء تغير المناخ
لمشتريات المستدامة	توفير المشتريات المستدامة شراء منتجات موفرة للطاقة، التحويل للطاقة المستدامة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الحد من توليد النفايات عن طريق اختيار المنتجات التي يمكن إعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، خفض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المرتبطة بتصنيع المنتج
تقليل الابعاث	الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة، تقليل الهدر، تعزيز النقل المستدام

المصـدر: الموقع الالكتروني لجامعة بغداد، سـياسـات البيئة والاسـتدامة، متاح على الرابط: https://sustainability.uobaghdad.edu.iq/?page_id=٧٣٨

٣- **خطة التكيف الوطنية من أجل مكافحة التغير المناخي:** وهي خطة تم اطلاقها منذ ٢٠٢٠ بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كوســـيلة لتحديـد مجـالات تعبئـة المـوارد وتحليـل الثغـــرات في القـدرات المؤسســـية ومعالجتهـــا، وتقليل التعرض للآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ، مع دعم ممول من صندوق المناخ الاخضر مبا يزيد على ٢,٥ مليون دولا أمريكي خلال ثلاث ســـنوات، يتم فيه التركيز على تعزيز القدرات

[٤٤] التقرير الوطني الســـادس لاتفاقية التنوع البيولوجي ٢٠١٨، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٨، ص ٦.

[٤٥] وزارة الـبـيـئـة الـعـراقـيـة، المشـــاريـع والـبـرامـج، مـتـاح عـلـى الـرابـط: https://moen.gov.iq/%D٨٪AV٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪DA٪B٤٪DA٪D٩٪٨A%DA٪B٩

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

المؤسساتية والتقنية والمالية لضمان دمج احتياجات التكيف المتوسطة وطويلة الاجل في التخطيط الانمائي الوطني[٤٦].

٤- **الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (٢٠١٥-٢٠٢٠):** جاءت هذه الاستراتيجية بعد انضمام العراق الى اتفاقية التنوع البيولوجي وتمثل هذه الاستراتيجية اطار وطني ارشادي وتوجيهي لحفظ التنوع البيولوجي حيث انها تحدد الأولويات وتوجه الجهود لتحقيق تنوع بيولوجي صحي ومرن وتوفير أساس للعيش على نحو مستدام، وتعرض الاستراتيجية (٢٣) هدف استراتيجي و (٣٤) برنامجا محددا على امتداد ٥ سنوات[٤٧]، وتصنف هذه البرامج بخمس مجالات عمل محورية تتمثل في (الوعي بالتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، السياسة المرتبطة بالحياة البرية، المناطق المحمية وإجراءات حفظ الموائل والانواع، الرصد والتقييم، التدريب)[٤٨]

٥- **الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (٢٠١٣-٢٠١٧):** وتهدف الاستراتيجية بشكل أساسي الى وضع ورسم السياسة البيئية ووضع الخطط البيئية وتنفيذها بالإضافة الى التدقيق واجراء التقويم والتقييم ومراجعة نظام الإدارة، كما تهدف الاستراتيجية على المنظورين القيب والبعيد تحقيق (ضمان بيئة صحية متوازنة للفرد والمجتمع والحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية من التلوث، نشر ثقافة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة كمفهوم أساسي لدى الأجيال القادمة، اعتماد مبادئ التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الأخضر- والسياحة البيئية، رفع وزيادة مفاهيم العمل التطوعي على مستوى الافراد والجماعات والمؤسسات)[٤٩].

٦- **خطة التنمية الوطنية -٢٠١٨ ٢٠٢٢ واهداف التنمية المستدامة الدولية ٢٠١٥- ٢٠٣٠:** وقد تبنت الخطة شعار" إرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية"، ووضعت الخطة أحد عشر هدفا هي: الحكم الرشيد، الإصلاح الاقتصادي، تعافي المجتمعات المتضررة، توسيع الاستثمار ودور القطاع الخاص، رفع معدل النمو الاقتصادي، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، خفض معدلات ٢٠ البطالة، تمكين الفئات المستضعفة "الهشة"، تحسين أوضاع التنمية البشرية (المستدامة، اللامركزية، والتنمية المكانية)"[٥٠]

٧- **الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠:** هي استراتيجية تم اعدادها بالتعاون بين بين الامانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب في جامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي للدول العربية لأمانة الامم المتحدة والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بموجب القرار المرقم (٥٦٣) الصادر عن القمة العربية الدورة العادية (٢٣)/بغداد في ٢٠١٣/٣/٢٩ وتركز الاستراتيجية العربية على المخاطر المركبة التي تهدد الدول العربية جراء الاخطار العربية وفيما يتعلق بها من اخطار ناتجة عن انشطة بشرية[٥١]

٨- **مشاريع الاحزمة الخضراء:** هو توفير حماية للمناطق السكنية والأراضي الزراعية من تأثير الرياح والغبار وعوامل التعرية وتعمل على زيادة نسبة المساحات الخضراء وتثبيت الترب الرملية وايجاد تنوع احيائي، وقد شملت ١٢ محافظة من المحافظات غير المنظمة في إقليم[٥٢]، الا ان هذه المشاريع توقفت نتيجة للأوضاع الأمنية التي مره بها العراق إضافة الى الأوضاع المالية التي فاقمتها جائحة كورونا

٩- **وفيما يتعلق بالمبادرات المتعلقة بالبيئة:** تعد المبادرات من اهم الأطر المشاركة في الحوكمة البيئية اذ لا يمكن للمؤسسات الرسمية المتخصصة بالبيئة سد جميع الثغرات واتمام جميع الاعمال وفقا للامكانات المتوفرة دون تعاون من قبل الشركاء الدوليين والقطاع الخاص والمبادرات الفردية، لذا اطلقت مبادرات عدة منها:

- **المبادرات على المستوى الرسمي: كمبادرة زراعة الأشجار على الصعيد الوطني:** وهي حملة العودة إلى المدرسة لزراعة الأشجار وبجهود مشتركة بين وزارة الزراعة ووزارة البيئة، و**مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** تم اطلاق المشروع في عام ٢٠١٦ لزراعة مليون شجرة في عموم العراق يمتد لمدة خمس سنوات، وكان المشروع عند انطلاقه يقوم على قيام كليات الزراعة في الجامعات الحكومية بالعمل لكن سرعان ما انخرطت اغلب كليات من ٢٢ جامعة و ٦ اعداديات ومعاهد الزراعة في المحافظات ٢٥ بلدية وامانة بغداد، ويسعى المشروع الى (نشر ثقافة التشجير للحفاظ على البيئة ومواجهة التغير المناخي، توفير فرص التدريب على المشاريع المنتجة لتطبيق مبدأ الاقتصاد الأخضر، إشاعة ثقافة العمل التطوعي) واهم مخرجات المشروع (توفير ٥٠٠ فرصة تدريب لمهندسين وفنيين وعمال زراعيين وأكثر من ٢٥٠ طالب وطالبة في المرحلة الإعدادية وأكثر من ٤٥٠٠ طالب جامعي، تم توفير ١٠٠ نوع من البذور، ادخال ١٨ نوع

[٤٦] علي المعموري، التغير البيئي المتعمد في العراق وتداعياته، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص ٥.

[٤٧] الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (٢٠١٥-٢٠٢٠)، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٥، ص ١٤.

[٤٨] التقرير الوطني السادس لاتفاقية التنوع البيولوجي ٢٠١٨، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

[٤٩] الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (٢٠١٣-٢٠١٧)، وزارة البيئة العراقية، بغداد، ٢٠١٣، ص ٩-١٠.

[٥٠] التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩، ص ١٩.

[٥١] وزارة البيئة العراقية، الاتفاقيات البيئية الدولية، متاح على الرابط: https://moen.gov.iq/

[٥٢] تقرير حالة البيئة في العراق لعام ٢٠١٧، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٧، ص ٩٤.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

من الأشجار لأول مرة الى العراق ، إعادة ٢٠ نوع من الأشجار التي اختفت من العراق)[٥٣].

- **المبادرات على مستوى المنظمات والافراد: كمبادرة "المهارات الخضراء للشباب: نحو عالم مستدام"**: والتي تهدف إلى إشراك الشباب العراقي وتمكينهم، وتسخير إمكاناتهم كمحركات للتغيير من أجل مجتمع أكثر مرونة وصديق للبيئة، وقد ركزت المبادرة على تمكين الشباب في العمل وهي حملة عبر مواقع التواصل الإجتماعي، تلتها مناقشة تشاركية بين ٥٠ طالباً وطالبة من جامعات وكليات الإختصاصات الطبية، وركزت على تمكين الشباب والمشاركة الفعالة والمهارات الخضراء لمواجهة التحديات العالمية والتوصل إلى حلول جماعية، و**مبادرة تعزيز الوعي البيئي الرقمي:** تزامنت المبادرة الرقمية مع نظيرتها على ارض الواقع اذ تم اطلاق المبادرة عبر مواقع التواصل، بعنوان "بلاستيك أقل"، كما ان هذه المبادرة الرقمية عززتها مبادرة "من أجل مستقبل خالٍ من البلاستيك" وفي جهد حثيث للتغلب على التلوث البلاستيكي، استجاب أكثر من ٥٠٠ شخص لدعوة للتخلص من البلاستيك، حيث اجتمعوا على ضفاف نهر دجلة في بغداد لجمع الزجاجات والأكياس والقمامة البلاستيكية[٥٤]، **ومبادرة لا تقطعوا شجرة** والتي اطلقتها منصة الرصد البيئي وبتاون مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني والمنصات المعنية بالبيئة من أجل الحفاظ على المساحات الخضراء وزراعة المزيد من الأشجار في العراق[٥٥].

رابعا: الأطر المؤسسية: عمل العراق على التأطير المؤسسي- تحقيقا للحوكمة البيئية من خلال استحداث العديد من المؤسسات بما يتناسب مع أهدافها ومتطلباتها وأهم تلك المؤسسات هي:

١- **وزارة البيئة العراقية:** تم تأسيسها وفقا للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٨، وتعد الجهة القطاعية في مجالات حماية البيئة وتحسينها على الصعيدين الداخلي والخارجي وتهدف الى حماية وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال، مع وجود مديريات للبيئة في كل محافظة[٥٦] .

٢- **مجلس حماية وتحسين البيئة:** يمارس المجلس تحقيقا لأهدافه ما يأتي: (تقديم المشورة في الأمور البيئية المعروضة عليه، إبداء الرأي في الجوانب البيئية للخطط والمشاريع والبرامج الوطنية المُعدة من الوزارات والجهات المعنية قبل إقرارها ومتابعة تنفيذها ، ابداء الرأي في العلاقات العربية والدولية المتعلقة بشؤون البيئة[٥٧]، كما جاءت المادة (٧) من قانون (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ لتؤسس لمجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظات تكون مهمته استضافة أي من المختصين او الممثلين عن القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني) للاستفسار عن الأمور البيئية المتعلقة بالجهة التي يمثلها دون ان يكون له حق التصويت[٥٨].

٣- **مركز بحوث السوق وحماية المستهلك:** تأسس المركز سنة (١٩٩٧) يؤدي المركز رسالة توعية وإرشادية تهدف إلى تأمين التواصل بين الجامعة والمجتمع لتحقيق هدف الجامعة في خدمة المجتمع عبر المشاركة في دفع جهود التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية المرتبطة بالاقتصاد وبصحة المواطن وسلامته، فضلاً عن تنمية الوعي الثقافي والبيئي للارتقاء بمستوى المستهلك والثقافة الاستهلاكية في العراق وصولاً إلى الجودة الشاملة في هذا المجال[٥٩].

٤- **مركز انعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية:** وهو مركز ضمن هيكلية وزارة الموارد المائية يهدف الى احياء النظام الايكولوجي للاهوار والأراضي الرطبة في العراق الى الحد الأقصى الممكن وتطوير الحلول الفنية لدعم السكان المحليين والتنوع الاحيائي والبيئي فيها، ويعمل المركز على (تنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية، حماية الاهوار والأراضي الرطبة والمحافظة عليها، رسم السياسة الوطنية لادارة الاهوار والأراضي ذات الأهمية الدولية، بناء القدرات للعاملين بمجال الأراضي الرطبة، ادراج وإدارة المحميات ضمن الأراضي الرطبة الوطنية والدولية)[٦٠].

٥- **اللجان الدائمة المعنية بالبعد البيئي على المستوى المركزي والمحلي:** ومنها **خلية المتابعة** المشكلة بموجب الأمر الديواني ١٩ لسنة ٢٠١٦ والتي يترأسها وزير التخطيط وتضم في عضويتها وكلاء وزارات وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء من الجامعات، وتعمل الخلية بمثابة "هيأة" استشارية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لانضاج الرؤى والتصورات بشأن التطور المستقبلي،

[٥٣] التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

[٥٤] صندوق الأمم المتحدة للسكان العالمي (العراق)، الشباب العراقي نحو مستقبل مستدام: حملة تعاونية تسلط الضوء على العمل البيئي، ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://iraq.unfpa.org/ar/news/%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٤٪D٨٪A٨٪D٨٪A

[٥٥] المرصد البيئي، حملة لا لتجريف البساتين في العراق، بغداد، متاح على الرابط: https://emap-iraq.org/campaigns/campaign-details/Y٢NjZjRjZDctOTExZS٠٠MDExLWE٤N٢EtMTUwMTViMjgwMTY٤

[٥٦] ينظر المادة (٢) و (٣) من قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨.

[٥٧] ينظر المادة (٣) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

[٥٨] ينظر المادة (٧) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.

[٥٩] مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، الرؤية والرسالة والاهداف، متاح على الرابط: https://mracpc.uobaghdad.edu.iq/?page_id=١٥١٢٤

[٦٠] مركز انعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية، وزارة الموارد المائية، الرؤية والرسالة، متاح على الرابط: https://crim.mowr.gov.iq/ar/node/١٦ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وفتح آفاق التعاون والتواصل بين هذه الجهات وتقديم المشورة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة، **اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة**: ويترأسها و زير التخطيط أيضاً وممثلة بكل الوزارات ذات العلاقة، وعدد أعضائها ٢٧ عضوا، ومهمتها رصد اهداف التنمية المستدامة وإعداد تقرير وطني حول الإنجاز المتحقق عن طريق الفرق التخصصية التابعة لها، أما **لجان التنمية المستدامة في المحافظات**: وهي لجان محلية يرأسها المحافظ ومعاون المحافظ الفني نائبا له، وتضم في عضويتها كل من مدير البيئة في المحافظة، وممثل الزراعة وممثل الموارد المائية وممثل البلديات والأشغال ومديرية تخطيط المحافظة التابع لوزارة التخطيط ورئيس الجامعة في المحافظة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتنحصر مهمتها في رصد الإنجاز المتحقق في اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة ورفع تقريرها الى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة[٦١].

٤ الخاتمة والاستنتاجات:

في ختام دراسة (الحوكمة البيئية في العراق) يتضح ان الحوكمة البيئية جاءت لتضع البعد البيئي في جميع خطوات ومراحل صنع القرار السياسي الامر الذي يتطلب التشاركية من قبل الفواعل المؤثرة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في تحديد الترتيبات الإجراءات لتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية وصولا الى أهدافها المتمثلة بالبيئة والإدارة المستدامة للموارد بعدها قيمة جوهرية، وهو ما يتطلب تظافر الجهود من قبل الفواعل وصولا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بما يخدم الأجيال اللاحقة، كما ان سعي العراق لتحقيق معايير الحوكمة البيئية في اطرها كافة (الدولية، القانونية، المؤسسية، الاستراتيجية) يتطلب جهودا اكبر في مجال التشاركية مع الفواعل الأخرى في المجتمع.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

١- تعني الحوكمة البيئية بأنها مجموع التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، والتي تهدف إلى تنسيق وتوجيه وتنظيم وصول الإنسان إلى البيئة واستخدامها والتأثيرات فيها؛ من خلال قرارات ملزمة جماعيًا، كما انها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.

٢- تمحور أهدافها الى الحفاظ على البيئة وحمايتها، والتخطيط المكاني، واستخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية صحة الإنسان؛ لما تمثله أي البيئة من قيمة جوهرية، وكذا وضع الأسس المنطقية للإدارة المستدامة للموارد من أجل المنفعة البشرية والتخفيف من المخاطر الآنية أو طويلة الأجل على صحة الإنسان ورفاهيته.

٣- عمل العراق على تأسيس الأطر التشريعية الخاصة بالبيئة فاورد حماية البيئة في الدستور الا انه اختصر ولم يفصل ولم يولها أهمية وترك للمشرع العادي تشريع ذلك، الامر الذي جعلها اقل قوة في الجانب القانوني.

٤- عمل العراق من خلال الانضمام الى العديد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات محاولا الإيفاء بمبادئ الحوكمة البيئية العالمية وتضمين ذلك قانونيا، الا ان تلك الالتزامات تتطلب ركيزة مالية وجهدا متواصلا افتقر اليه العراق.

٥- تتطلب الحوكمة البيئية تظافر جهود الفواعل المشاركة والمؤثرة في المجتمع، لذا عمل العراق من خلال الأطر كافة على محاولة اشراك تلك الفواعل المتمثلة بالمؤسسات التعليمية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار السياسي وفي عملية مراجعة السياسات وتقييمها.

٥ المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: المواثيق الدستورية والقانونية

١. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
٢. قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لسنة ٢٠٠٩، جريدة الوقائع العراقية، رقم العدد:٤١١٤.
٣. قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية لسنة ٢٠١٢، جريدة الوقائع العراقية، رقم العدد ٤٢٩٨.
٤. قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة ٢٠٠٩، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٢٨.
٥. قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البايولوجي لسنة ٢٠٠٨، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١١٢.
٦. قانون انضمام جمهورية العراق الى قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون لسنة ٢٠٠٧، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٤٨.
٧. قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية لسنة ٢٠١٣، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٠٥.
٨. قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لسنة ٢٠١٥، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٣٩٨.
٩. قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة والبروتوكولين المعدلين لها لسنة ٢٠٠٧، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٥.
١٠. قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.
١١. قانون حماية الحيوانات البرية رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠.

[٦١] التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

ثانيا: المجلات والدراسات العلمية

١. حميد اســـعد نداوي، عقوبات جرائم تلويث البيئة في التشرـــيع العراقي، مجلة العلوم القانونية والســـياســـية، عدد خاص بابحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة ٢٠٢٠.

٢. حيدر عبد محســن شــهد، وعلي حســين محمدي، التدابير الدولية في حماية الأصــناف الفريدة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد ٤، ٢٠٢٢.

٣. الزبيدي، خليل ابراهيم اسماعيل والبكري، رياض حمزة، ،(٢٠١٤)، "دور المحاسبة الرشيقة في دعم حوكمة الشركات لتحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية في شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٠، العدد ٣٢.

٤. شيرزاد أحمد مصطفى ، نخشين جمال محمد، ئاوات جعفر عبدالمجيد، "أثر التدقيق البيئي في تعزيز الحوكمة البيئية دراسة استطلاعية لعينة من الشركات الصناعية في إقليم كوردستان/العراق"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد ١٧, العدد ٥٤ ، ٢٠٢١.

٥. شـيلان عزيز صـالح ورازان ئاسـو علي، دليل التشريعات البيئية في إقليم كردسـتان العراق، منظمة طبيعة العراق ووزارة الزراعة والموارد المائية في إقليم كردســتان العراق، ٢٠١٥.

٦. صـــفاء خلف، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢٣.

٧. قبس حســن عواد، التشــريع المالي وحماية البيئة، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٤٥، ٢٠١٠.

٨. مالك عباس جيثوم، دور الاتفاقيات الثنائية في حماية البيئة وتحسينها (دراسة تطبيقية في ضوء حالة العراق)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٥٥، ٢٠٢٢.

٩. مهدي حمدي مهدي، وحمد كريم حمد و هند عبدالامير حميد، الأســـاليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث "دراســـة قانونية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ٢، ٢٠٢٢.

١٠. مهني وردة، دور الرشادة في البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢٤، ٢٠٠٧.

ثالثا: التقارير العلمية والخطط

١. الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل (٢٠١٣-٢٠١٧)، وزارة البيئة العراقية، بغداد، ٢٠١٣.

٢. الاســـتراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (٢٠١٥-٢٠٢٠)، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٥.

٣. التقرير الطوعي الأول لاهداف التنمية المســـتدامة ٢٠١٩، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩.

٤. التقرير الوطني الســـادس لاتفاقية التنوع البيولوجي ٢٠١٨، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٨.

٥. تقرير حالة البيئة في العراق لعام ٢٠١٧، وزارة البيئة العراقية، ٢٠١٧.

٦. علي المعموري، التغير البيئي المتعمد في العراق وتداعياته، مركز البيان للدراســـات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.

الانترنت

١- وزارة البـيـئـة الـعـراقـيـة، المشـــاريع والـبرامج، مـتـاح عـلى الـرابـط: https://moen.gov.iq/%D٨٪٨٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪D٨٪B٤٪D٨٪D٩٪٨A%D٨٪B٩

٢- وزارة البيئـة العراقيـة، الاتفـاقيـات البيئيـة الدوليـة، متـاح على الرابط: https://moen.gov.iq/

٣- صندوق الأمم المتحدة للسكان العالمي (العراق)، الشباب العراقي نحو مستقبل مستدام: حملة تعـاونيـة تســـلط الضـــوء على العمـل البيئي، ٢٠٢٣، متـاح على الرابط: https://iraq.unfpa.org/ar/news/%D٨٪٨٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٤٪D٨٪A٨٪D٨٪A

٤- المرصـــد البيئي، حملة لا لتجريف البســـاتين في العراق، بغداد، متاح على الرابط: https://emap-iraq.org/campaigns/campaign-details/Y٢NjZjRjZDctOTExZS٠٠MDExLWE٤N٢EtMTUwMTViMjgwMTY٤

٥- مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، الرؤية والرسالة والاهداف، متاح على الرابط: https://mracpc.uobaghdad.edu.iq/?page_id=١٥١٢٤

٦- مركز انعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية، وزارة الموارد المائية، الرؤية والرســـالة، متاح على الرابط: https://crim.mowr.gov.iq/ar/node/١٦ .

المراجع باللغة الانكليزية

١. Wunsch JS, Olowu D. (2007), Regime transformation from below: decentralization, local governance, and democratic re-form in Nigeria. Stud. Comp. Int. Dev.31.

٢. Robertson M. 2004. The neoliberalizationof ecosystem services: wetland mitigation banking and problems in environmental governance. Geoforum 35:361–73.

٣. Bevir, M. and R.A.W. Rhodes (2011) The Stateless State, in The SAGE Handbook of Governance, ed. M. Bevir. London: Sage: 203-17.

٤. Driessen, P.P.J., C. Dieperink, F. van Laerhoven, H.A.C. Runhaar and W.J.V. Vermeulen (2012) 'Towards a Conceptual Framework for The Study of Shifts in Modes of Environmental Governance – Experiences From The Netherlands.' Environmental Policy and Governance 22 (3).

٥. Kooiman, J. (1993) Social-Political Governance: Introduction, in Modern Governance: New Government-Society Interactions, ed. J. Kooiman. London, Thousand Oaks, New Delhi: Sage: 1-8.

٦. Bevir, M. and R.A.W. Rhodes (2011) The Stateless State, in The SAGE Handbook of Governance, ed. M. Bevir. London: Sage: 203-17.

٧. Lemos, M.C. and A. Agrawal (2006) 'Environmental Governance.' Annual Review of Environment and Resources 31.

٨. Peters, B.G. and J. Pierre (2008) 'Governance without Government? Rethinking Public Administration.' Journal of Public Administration Research and Theory 8 (2).

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038

٩. Wunsch JS. 2001. Decentralization, local governance and 'recentralization' in Africa. Public Adm. Dev. 21.

١٠. Cashore B. 2002. Legitimacy and the privatization of environmental governance: How non state market driven (NSMD) governance systems gain rule-making authority. Governance 15:503–29.

١١. Costanza ،Robert؛ d'Arge ،Ralph؛ De Groot ، Rudolf؛ Farber ،Stephen؛ Grasso ،Monica؛ Hannon ،Bruce؛ Limburg ،Karin؛ Naeem ، Shahid؛ O'Neill ،Robert V.؛ Paruelo ،Jose؛ Raskin ،Robert G.؛ Sutton ،Paul؛ Van Den Belt ، Marjan (1997). "The value of the world's ecosystem services and natural capital". Nature. ٢٥٥ :٦٦٣٠ .

١٢. Bakker, K. (2004) An uncooperative commodity: privatizing water in England and Wales, Oxford: Oxford University Press,.

١٣. Heynen ،Nik؛ Robbins ،Paul (2005). "The neoliberalization of nature: Governance, privatization, enclosure and valuation". Capitalism Nature Socialism, 6: ٢٦.

١٤. Castree, N. (2007) 'Neoliberal ecologies', in Nik Heynen, James McCarthy, Scott Prudham and Paul Robbins (eds.) Neoliberal environments, London: Routledge,.

١٥. McCarthy ،James (2004). "Privatizing conditions of production: Trade agreements as neoliberal environmental governance". Geoforum.,٣٢٧ :٣ .

١٦. Stoker, G. (2009) 'Governance as Theory: Five Propositions.' International Social Science Journal ٥٠ (١٥٥):.

١٧. McCarthy JJ. 2004. Privatizing conditions of production: trade agreements as neoliberal environmental governance. Geo-forum 35.

١٨. Ashford NA. 2002. Government and environmental innovation in Europe and North America. Am. Behav. Sci. 45:1417–34.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1038